باب المغالبة – دراسة صرفية

ملخص البحث

لا نعدم من وجود مصطلحات في كتب الصرف شرحها علماؤنا القدامى ، وأماطوا اللثام عنها ، غير أَنَّ منها ما يحتاج إلى مزيد تنقيب فيها ، وفضل بحث عنها ، والكشف عن زوايا الخبايا فيها ، ومن تلك المصطلحات مصطلح (المغالبة) الذي سمّاه ابن مالك ب (بذّ المفاخر) ، وهو أن يغلب أحد الأمرين الآخر ، فكانت هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء عليه ، ولملمة لشتات ما تناثر في بطون الكتب عنه ، وتجميعه في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه والأخذ منه .

Abstract

It is a fact that many idioms concerning morphology have been previously explained by different scholars, but still I think there is a need for more explanation to get them understood and clarified to learners. one of these is the term (mughalaba - overpowering) which was called by Ibn Malik as (Beth Al mufakhera) which means that one subject or theme overcomes the second) . In this research I try to shed the light upon this ideom and collect its senses from different books and to make it clear as a reference for researchers.

الكلمات المفتاحية : المغالبة – فَعَلَ – الباب – المفاخر

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم المبعوث رحمة للعالمين أَمّا بعد:

فإنَّ علم الصرف وإن جندت الطاقات لخدمته وتجليته ، ما فتئت جوانب منه بمنأى عن أيدي الدارسين ، ولعلّ الجانب الذي تناولته بالبحث واحد منها ، إذ إنَّ كثيراً من مصطلحاته غير واضحة لطلبة العلم فضلاً عن أهل الاختصاص ، ولمّا كانت الصعوبة قد طالت مصطلح (المغالبة) ، جاء البحث محاولة للكشف عن مكنون هذا العنوان ، وتجلية لما حواه من آراء ، يظنّ الباحث أنَّ تجميعها في مكان واحد يساعد في فكّ عبارتها ، وبيان الغامض منها عن طريق ما شرحه وأبانه علماؤنا القدامى .

وكانت طبيعة الموضوع تقتضي بأن أجعل البحث في فصلين ، يسبقهما مقدمة ، وتقفوهما خاتمة ، وقد قسمت الفصل الأول على ثلاثة مباحث ، خصصت الأول لتعريف المغالبة لغة واصطلاحاً ، وتحدثت في المبحث الثاني عن المغالبة من جانب أقياسيّة هي أم سماعيّة ، وتكفل المبحث الثالث ببيان صياغته وجعلوا له كلّ فعل ثلاثي متصرف تام يصاغ منه ، أما الفصل الثاني فوزعته على ثلاثة مباحث ، درست في المبحث الأول ما جاء على الباب الأول وهو(فَعَلَ يَفْعُلُ) ، وتناولت في المبحث الثاني ما جاء على الباب الثاني وهو (فَعَلَ يَفعِلُ) ، أي يغلب فيه جالب الكسر على جالب الضم ، وجعلت المبحث الثالث في ما جاء على الباب الثالث وهو (فَعَلَ يَفْعَلُ) ، وأقمنا الدليل على ما قاله الكسائي عن هذا الباب ، وإذا كان من شئ أخير أقوله : فإنني عرضت لموضوع من قرأ عنه يرى الالمام السريع ببعض قضاياه ، أرجو قد وفقت إلى ذلك ، ومع ذلك لا أدعي له الكمال ، فتلك غاية لا تنال ، والحمد لله ربّ العالمين .

الفصل الأول : تعريف المغالبة وقياسي أم سماعي وصياغته .

المبحث الأول : تعريف المغالبة لغةً واصطلاحاً

المغالبة لغةً :

الذي يقف على مادة (غ ل ب) في المعاجم العربية يجد أَنَّها تشير إلى معنى القوّة والقهر ، قال ابن فارس : « الغين واللام والباء أصل صحيح يدلّ على القوّة وقهر وشدّة ، من ذلك : غَلَب الرجل غَلْباً وغَلَبةً ... والمُغلَّب أيضاً الذي غلب خصمه أَو قِرْنه ، كأَنَّه غُلِّب على خصمه ، أي : جعلت له الغلبة) [١] . وجاء في معجم العين : (المُغلَّب : الذي يغلبهُ أَقرانه فيما يمارس ، والمُغلَّب قد يكون المفضل على غيره) [٢] .

وذكر صاحب اللسان المادة فقال : (والمُغلَّب الذي يحكم له بالغلبة ، والمُغلَّب الذي يُغلَبُ كثيراً ، وقد غالبَهُ مغالبةً وغِلاباً ، والغِلاب : المغالبة) [٣] . يتبيّن مما سبق أَنَّ مادة (غلب) تعطي معنى الغلبة ، ويفهم منها أيضاً أَنَّها تكون بين اثنين غالب ومغلوب ، والفعل الرباعي منها يدلّ عليهما .

المغالبة اصطلاحاً :

ذكر القدماء هذا المصطلح وأوضحوه بصورة دقيقية ، فقد جاء في كتاب سيبويه قوله : (اعلم : أَنَّك إذا قلت : فاعَلْتَهُ فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت : فاعلتُه) [٤] ، ومثّل لها بقوله : ضاربتُهُ وفارقتُهُ وكارمتُهُ وعازّني

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٤ / ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٢) ترتيب كتاب العين : ٢ / ١٣٤٩ .

(٣) لسان العرب : ١١ / ٦٨– ٦٩ مادة (غلب) ، وينظر: القاموس المحيط : ١ / ١١٦ .

(٤) الكتاب : ٤ / ٦٨ .

وعازتُهُ وخاصمني وخاصمتُهُ ، فإذا كنت أنت فعلتَ قلت : كارَمَني فكرمتُهُ [١]، ثمّ قال : (واعلم أَنَّ يفعَلُ من هذا الباب على مثال يَخْرُجُ ، نحو : عازّني فعززتُهُ أَعُزُّهُ ، وخاصَمَني فخصمْتُه أَخصُمُه ، وشاتمني فشتمتُهُ أَشتُمُه)[٢] ، وكذا ذكره المبرّد وهو يتحدث عن صيغة (فاعَل) بقوله : (وذلك نحو: شاتَمْتُ زيداً أي : كان منه إليّ مثل ما كان منّي إليه ، نحو : وقاتلْتُ زيداً وضاربتُ عمراً)[٣] ، وذكره الرضي فقال : (ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر)[٤] ، وتوسع ابن حمدون في حاشيته في تعريفه فقال :(معنى الغلبة هو أَنَّك تشارك غيرك في معنى فيظهر واحد منكما على الآخر ويستبد بالمعنى دونه ، فينسبه لنفسه بصيغة ثلاثي مفتوح العين ، نحو : كارَمَني أي شاركني في الكرم والإنعام ، فإن أخذت بطرفه وأخذ هو بطرفه الآخر وتجاذبتماه بينكما ، فإذا غلبته فيه بأن عملت من خصاله أكثر ممّا عمل ، أخبرت عن نفسك فقلتَ : كرمته أي : غلبته في ذلك)[٥]، (فإن غلبك فيه قلت : فكَرَمَني يُكرِمني)[٦] .

وممّا تجدر الإشارة إليه أَنَّ فعل الغلبة قد لا يقتصر على الغالب والمغلوب ، بل يجوز أن لا يكون منه ولا منك ، وإنّما فعلْتما في غيركما ، لتغلبه في ذلك أو ليغلبك[٧] ، وقد عرّفه المتأخرون أَيضاً ولم يخرجوا عمّا أورده القدماء ، فقد عرّفه

---

(١) ينظر الكتاب : ٤ / ٦٨ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٦٨ .

(٣) المقتضب : ٢ / ١٠٥ .

(٤) شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧٠ .

(٥) حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال : ٣٥ .

(٦) المناهج الكافية ، لزكريا الانصاري : ٢ / ٢٣ .

(٧) ينظر : شرح الشافية ، للجاربردي : ١ / ٤٢ ، والمناهج الكافية ، لزكريا الانصاري : ٢ / ٢٣ ، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح بحرق الحضرمي : ٤١ .

محمد محي الدين فقال: (كل فعل قصد به الدلالة على أَنَّ اثنين تفاخرا في أمرٍ فغلب أَحدهما الآخر) [١].

وليس من نافلة القول أن أورد رأياً لأحد المتأخرين [٢] يذهب فيه إلى أَنَّ هناك فرقاً بين المغالبة ومفاخرة بالمغالبة وهو رأي له وجاهة لولا كثرة ما ورد من نصوص تنقض ما اختاره ، وخلاصة ما قال : أَنَّ ثمّة أمرين مغالبة ومفاخرة ولست أعني بهما وزان المفاعلة ، بل أريد معناهما ، فالمعنى الأول بمجرده لا يقتضي نقل الفعل إلى باب نصر ؛ لأنّا نجد كثيراً من أبوابها أي المغالبة أي ممّا تقصد به على باب ضَرَب مع كونه ليس من المستثنيات ، وإنّما الذي يقتضي ذلك هو المفاخرة بالمغالبة[٣] ، واستند في هذا التفصيل إلى قول الجوهري[٤] في قمر فقال :(قَمَرتُ الرجل أَقْمِرُهُ بالكسرة قَمْراً إذا لاعبتَه فيه فغلبته ، وقَامَرْتُهُ فقَمَرْتُهُ أَقْمُرُهُ بالضم قَمْراً إذا فاخرتَه فيه) [٥] ، وإلى ما أورده من قول الجاربردي : (فإذا غلبته في الكرم وأردت وأردت بيانه فتبنيه على فعَل بفتح العين ...)[٦] ، فرأى أَنَّ قوله : أردت بيانه صريح في أَنّك إذا لم ترد بيانه لا يكون من باب نصر ولو كان فيه المغالبة . ويرد على الشيخ ما يأتي :

١. إنَّ مادة (خصم) التي أوردها الفيروزآبادي قد جاءت بالكسر، وهو شاذ ، وقد صرّح أَنها من باب الغلبة ، إذ قال : (خَاصمَهُ مخَاصَمَةً وخُصومةً فخَصَمَهُ

---

(١) دروس التصريف : ١٠٨ ، وينظر تعريفات أخرى لبعض المتأخرين مثل :الشيخ حمزة فتح الله في المواهب الفتحية : ١ / ٦٨ ، ومحمد عبد الخالق في المغني في تصريف الأفعال : ١٧٢ ، وعباس حسن في النحو الوافي : ٢ / ١٦٧و ١٧٣ .

(٢) هو الشيخ حمزة فتح الله – رحمه الله –

(٣) ينظر قوله في المواهب الفتحية : ١ / ٦٩ .

(٤) ينظر : الصحاح : ٢/ ٧٩٩ .

(٥) المواهب الفتحيّة : ١ / ٦٩ .

(٦) شرح الشافية ، للجاربردي : ١ / ٤٢ .

يَخْصِمُهُ غلبه ، وهو شاذ ؛ لأنَّ فاعلتَهُ ففعلْتُهُ يُرَدُّ يَفْعَلُ منه إلى الضم ...) [١] ، وقال الجوهري : (ولا يقال بالضم)[٢] ، وكذا قال الزّبيدي : (إِن أَفْعَالَ المُغَالَبَة كُلَّهَا مِنْ بَابِ نَصَر، وَلَو كَانَ أَصْلُهَا من غَيْر بَابِه ... إلا خَاصَمْتُه فَخَصَمْتُه فأَنا أَخْصِمُه فإِن مُضَارِعَه جَاءَ بالكَسْرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَهُوَ شَاذٌّ)[٣] ، ومنه قرأ حمزة : (تأخذهم وهم يَخْصِمُون)[٤] بفتح الياء وإسكان الخاء وتخفيف الصاد وكسرها ، وعليه فلا يوجد في هذا الفعل إلاّ الكسر، فكيف يتماشى مع ما قرّره الشيخ – رحمه الله– .

٢. إِنَّ قولنا : فَضَلْتَهُ إذا غلبته في الفضل ، قال الجاربردي : (ليس فيه إلاّ الفتح في الماضي والضم في المضارع ؛ لأنّه من المغالبة)[٥] ، فهذا الفعل لم يأت إلاّ بالضم ، فلا أثر للتفصيل الذي قال به الشيخ .

---

(١) القاموس المحيط : ٤ / ١٠٨ .

(٢) الصحاح : ٥ / ١٩١٢ ، وتاج العروس : ٨ / ٢٧٨ .

(٣) تاج العروس : ١ / ٣٥٠ .

(٤) ينظر هذه القراءة في : السبعة في القراءات : ٥٤١ ، والتذكرة في القراءات الثمان : ٢ / ٥١٣ ، والعنوان في القراءات السبع : ١٥٩ .

(٥) شرح الشافية ، للجاربردي : ١ / ٥٧ ، وشرح الشافية ، لنقره كار : ٢ / ٣٦ .

المبحث الثاني : بناء المغالبة قياسيٌّ أم سماعيٌّ :

ذكر سيبويه هذا الباب وقال فيه : (وليس في كلّ شيءٍ يكون هذا ، ألا ترى أَنَّك لا تقول : نازعَني فنزعتُه ، استغني عنها بغلبته وأشباه ذلك)[١]، وقد تنازع العلماء كلام سيبويه هذا ، واختلفوا فيه على مذهبين :

الأول : من رأى قياسيّته :

فقد نصَّ ابن الحاجب على قياسيّة هذا الباب بالقياس على باب التعجب ، فكما أَنَّه لا يخرج عن القياس ، كذلك في باب المغالبة ، إذ قال : (وما ذكره سيبويه في ذلك لا يخرجه عن أن يكون قياساً ، كما أَنَّه لم يخرج باب التعجب عن القياس لامتناعهم في (ما أَقيلَهُ) ...) [٢]، ووافقه ابن مالك– وسيأتي كلامه – ورأى أن لا منافاة في ما قاله سيبويه من قياس هذا البناء ، بدليل ما قاله من قوله : ألا ترى أَنَّك لا تقول : نازعَني فنزعتُهُ من أجل أَنَّك استغنيت عنها بغلبته وما شابهها ، ولهذا قال في شرح التسهيل : (وهذا البناء مطرد في كلّ ثلاثي متصرف تام خالٍ من ملزم الكسر ، ولا ينافيه قول سيبويه ليس في كل شيءٍ يكون هذا ألا تراهم لا يقولون : نازعَني فنزعته استغناء عنه بغلبته) [٣] ، ووافقهما على ذلك كلٌّ من : المرادي [٤] والدماميني [٥] وبحرق الحضرمي [٦] .

---

(١) الكتاب : ٤ / ٦٨ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل : ٢ / ١١٠ .

(٣) شرح تسهيل الفوائد : ٣ / ٣٤٥ .

(٤) شرح تسهيل الفوائد : ١ / ٢٥٧ .

(٥) تعليق الفرائد (مخطوط) لوحة ا م ع : ٤٩٩ .

(٦) الشرح الكبير على لامية الأفعال : ٧٣ .

الثاني : من رأى عدم قياسيّته :

وهو ما ذهب إليه ابن سيدة فقال: (وقد تبيّن من كلامنا أَنَّ هذا الباب حفظيٌّ غير مقيس)[١] ، وتبعه الرضي وفهم من قول سيبويه أَنَّه لا يرى القياس في ذلك ، إذ قال : (واعلم أَنَّه ليس باب المغالبة قياسياً يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كلّ شيءٍ يكون هذا ... بل نقول : هذا الباب مسموع كثير)[٢] ، وتبعه على ذلك أغلب شرّاح الشافية[٣] . نظراً لما ورد آنفاً من قبل كلا الطرفين أرى أَنَّ الترجيح في هذه المسألة يسوقنا إلى أن نحتكم إلى ما ورد من الشواهد وما في المعاجم من أفعال تخصّ هذا الباب ثم ندلو دلونا فيها ، فأقول : جاء في قوله قال تعالى: ﴿ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ ﴾ الأنبياء [٢٦ - ٢٧] قرئ يسبُقونه بالضم[٤] من : سابَقني فسبقتُه أَسبُقُهُ ، قال الزمخشري : (والمعنى أَنّهم يتبعون قولَه ولا يقولون شيئاً حتى يقوله ، فلا يسبق قولُهم قولَه)[٥] ، وقال أبو السعود : (وفيه مزيدُ استهجانٍ للسبق وإشعارٌ بأن من سبق قولُه قولَه تعالى فقد تصدّى لمغالبته تعالى في السبق فسبقه فغلبه والعياذ بالله تعالى وزيادةُ تنزيهٍ لهم عما نُفيَ عنهم ببيان أن ذلك عندهم بمنزلة الغلبة بعد المغالبة فأتى يتوهم صدور عنهم)[٦] . وأيضاً في قوله تعالى ﴿ وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ٢٣ ﴾ سورة ص [٢٣]، قَرَأَ عبد اللَّهِ بْن مسعود وَعبيد بْن عُمَير:" وَعَازَّنِي فِي الْخِطَابِ" أَيْ غَالَبَنِي، مِنَ الْمُعَازَّةِ وَهِيَ الْمُغَالَبَةُ، عَازَّهُ أَيْ غَالَبَهُ

---

(١) المخصص : ٤ / ٣٠٩ .

(٢) شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧١ .

(٣) ينظر مثلاً : شرح الشافية ، للجاربردي : ١ / ٣٩- ٤٠ ، وشرح الشافية ، لنقره كار : ٢ / ٢٣ ، والمناهج الكافية ، لزكريا الأنصاري : ٢ / ٢٣ ، والفوائد الجليلة ، لإبراهيم الكرمياني : ٢ / ٢٨٧ .

(٤) ينظر في هذه القراءة : مختصر في شواذ القران : ٩١ ،

(٥) الكشاف : ٣ / ١١٢ ، وينظر : البحر المحيط : ١٥ / ٢٠٤ ،

(٦) إرشاد العقل السليم : ٦ / ٦٣ ، وينظر : روح المعاني : ٩ / ٣٢ .

، قَالَ ابْنُ الْعربيّ: وَاخْتُلِفَ فِي سبب الْغَلَبَةِ، فقيل: معناه غَلَبَنِي ببيانه. وقيل: غَلَبَنِي بِسُلْطَانِهِ، لأَنَّه لَمَّا سَأَله لَمْ يَسْتَطِعْ خلافه [١] .

وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها ، أَنَّها كانت مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في سفر قالت:[فسابَقتُه فسبقتُه على رِجْلَيَّ ، فلما حَملتُ اللحم سابَقَته فسبَقَني ، قال : هذه بتلك السَّبقة] [٢] ، والأفعال في هذا الباب كثيرة ذكرنا جزءً منها وسنتعرض للمزيد منها في المباحث القادمة .

ممّا تقدّم عن باب المغالبة يعلم أَنَّه مسموع كثير، والذي ترجح لدى الباحث أَنَّ هذا الباب قياسيٌّ ، للشواهد التي ذكرناها آنفاً ، ويؤيدنا في ذلك ما قاله صاحب الشافية (وباب المغالبة يبنى على ...)[٣] ، وكذا يعلم من قول الجاربردي : (أَنَّك تبنيه على كذا ...)[٤] ، ممّا يعني أَنَّ هذا من عملك ، فهو مقيس لك لكثرته ، وأيضاً هذا رأي رأي المجمع اللغوي المصري ونصّه[٥] : (ذهب بعض إلى أَنَّ المغالبة ليست قياساً ، وإنّما هي مسموعة كثيراً ، وذهب بعض إلى أَنَّ استعمالها مطرد في كلّ ثلاثي متصرف تام خال ممّا يلزم الكسر، وإنّه يكفي أَنَّه مسموع كثيرٌ لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جني)[٦] ، قال عباس حسن (وهذا هو الحكم الموفق الذي يحسن الاقتصار عليه)[٧] .

---

(١) وهي قراءة مسروق وأبو وائل وشقيق ابن سلمة والضحاك والحسن ، ينظر : مختصر في شواذ القران : ١٣٠ ، ومعاني القران ، للفراء : ٢ / ٤٠٤ ، والهداية الى بلوغ النهاية : ١٠ / ٦٢٢١ ، والمحرر الوجيز : ٤ / ٥٠٠ ، والبحر المحيط : ١٨ / ٢٥٣ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده : ٦ / ٢٦٤ ، وأبو داود في كتاب الجهاد باب السبق على الرجل : ٣ / ٢٩ والنّسائي في عشرة النساء باب مسابقة الرجل زوجته : ٥ / ٣٠٣ ، وابن ماجه في النكاح باب حسن معاشرة النساء : ١ / ٦٣٦ .

(٣) شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧٠ .

(٤) شرح الشافية : ١ / ٤١– ٤٢ .

(٥) بقلم شيخ الجامع الأزهر – الخضر حسين – وكان – رحمه الله – أحد أعضاء المجمع اللغوي .

(٦) مجلة المجمع اللغوي المصري : ٢ / ٢٢٦ .

(٧) النحو الوافي : ٢ / ١٧٥ .

المبحث الثالث : صياغته

يرى الصرفيون أَنَّ بناء المغالبة يصاغ من كلّ فعل ثلاثي متصرف تام ، ويكون على فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي والضمّ في المستقبل ؛ وذلك لأنَّ (فَعَل) أخف الأبنية ولكثرة معانيه ؛ وكذا لرعاية حرف الأصل من حيث إنَّه يدلّ على الحدوث ؛ ولأنَّ الكسر يغلب عليه الأدواء والأحزان ، والمغالبة موضوعة للفلج والظَّفَر فتحاموه لذلك ، ولم يُبْنَ على فعُل لأنَّه بناء لازم لا يكون منه فَعَلْتُه ، وفِعْلُ المغالبة متعدّ فلم يأت عليه[١] .

وأمّا في مضارع الغلبة فيأتي مضموماً ؛ وذلك (لأنه يجري مجرى الغرائز إذ كان موضوعاً للغالب فصار كالخصلة له)[٢] ، ويرى ابن حمدون أَنَّهم (التزموا في هذا الضمّ لموافقة اللفظ المعنى ، وذلك أَنّه لمّا كان يدلّ على القهر والقوّة أُعطي مضارعه الضمّ الذي هو أقوى الحركات)[٣] ؛ ولأنَّه (يلزم المغلوب ؛ لأنَّه إذا حصل للغالب الغلبة على خصمه لزم أثر الغلبة وهو القهر)[٤] .

واستغرب ابن جني أن خصّ مضارعه بالضم ؛ وذلك أَنّ قياس باب مضارع فَعَلَ أَن يأتي بالكسر ، نعم يأتي منه على باب يَفْعُل نحو(قَتَل يَقْتُل) لكنّ العرف والعادة عند إرادة الاقتصار على أحد الجائزين يكون على أقيسهما فيه ، ثمّ أجاب عن هذا الاستغراب بقوله : (وعلّت ذلك أَنَّ هذا الموضع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيرة التي تغلِب ولا تُغلب ، وتلازم ولا تفارق)[٥] .

---

(١) ينظر : شرح المفصّل، لابن يعيش : ٧ / ١٥٧ ، وشرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧٠ ، وشرح الشافية ، للجاربردي : ١ / ٣٩– ٤٠ ، وشرح الشافية ، لنقره كار : ٢ / ٢٣ ، والمناهج الكافية ، لزكريا الأنصاري : ٢ / ٢٣ .

(٢) شرح المفصّل ، لابن يعيش : ٧ / ١٥٧ .

(٣) حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق : ٣٥ .

(٤) شرح الشافية ، نقره كار : ٢ / ٢٣ ، وينظر : المواهب الفتحية : ١ / ٦٧ .

(٥) الخصائص : ٢ / ٢٢٥– ٢٢٧ .

الفصل الثاني : المغالبة في أبواب الأفعال المجردة

المبحث الأول : ما جاء على الباب الأول (فَعَلَ يَفْعُلُ) :

وإذا قصدت المغالبة فإن كان من باب (نصَر ينصُر) ذكرت الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب فيه ، وإن لم يكن الفعل من هذا الباب حوّلته إليه، قال سيبويه : (واعلم أَنَّ (يَفْعَلُ) من هذا الباب على مثال (يَخْرُجُ) ... وكذلك جميع ما كان من هذا الباب)[١] ؛ وذلك لكثرة معاني (فَعَلَ) وكثرة مجيء (الفَعْل) بمعنى المغالبة من هذا الباب كالكَبْر: وهو الغلبة بالكِبر، والكَثْر: وهو الغلبة بالكثرة ، والقَمْر: وهو الغلبة بالقمار، نقل ما لم يكن كذلك إليه ، ليكون محمولاً عليه ، ويدلّ على المراد الموضوع له [٢].

والحاصل من هذا أَنَّ المغالبة إذا ثبتت من الماضي ينبغي أن يكون على فَعَل بالفتح هذا ما صرّح به أغلب الصرفيين[٣] وهو ظاهر كلام ابن عصفور[٤] . وفي هذا نظر فقد سمع من المكسور والمضموم أيضاً ، قال أبو حيّان : (سواء كان أصله فَعَل أم فَعِل أم فَعُل، وسواء كان متعديًا أم لازمًا؛ لأنَّ اللازم إذ ذاك يصير متعديًا نحو : عالَمَني فعَلِمْتُهُ أَعْلُمُهُ ، وأَوْضَأَني فوَضَأْتُهُ أَوْضُؤُهُ) [٥] ، وإذا ثبتت من المضارع ينبغي أن يكون على يَفْعُل بالضم[٦] .قال سيبويه : (واعلم أَنَّ (يَفْعَلُ) من هذا الباب على مثال (يَخْرُجُ) ... وكذلك جميع ما كان من هذا الباب)

---

(٢٧) الكتاب : ٤ / ٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ، الجاربردي : ١ / ٤٢ ، وشرح الشافية ، للخضر اليزدي : ١ /١٩٦

(٣) ينظر ما سبق من المصادر .

(٤) ينظر : الممتع في التصريف : ١ / ١٧٣ .

(٥) ارتشاف الضرب : ١ / ١٥٧ .

(٦) ينظر : الممتع في التصريف : ١ / ١٥٧ ، وحاشية الجاربردي ،لابن جماعة : ١ / ٤٢.

وتدل على المشاركة في هذا الباب صيغتان هما : (فاعَلَ) و(تفاعَل) ، وقد يجئ فِعْلُ الغلبة دون فاعَلَ ، ومنه قول رياح بن سُبيح[١] :

إنَّ الفـــرزدق صـــخرةٌ ملمومـــةٌ طالــتْ فلــيس تنالُهــا الأوعــالا[٢]

ولمّا كانت الأفعال في هذا الباب مختلفة ، قسمت هذا المبحث على أصلين هما :

أ. مـــا جـــاء فـــي أصـــل البـــاب علـــى هـــذا المعنـــى : نحو: ناصَرْتُهُ فنَصَرْتُهُ أَنْصُرُه ، وقَاتَلْتُهُ فقَتَلْتُهُ أَقْتُلُهُ ، وكَاتَبَنِي فكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ ، وعازَّنِي فعَزَزْتُه أَعُزُّهُ ، وخاصَمَني فخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ .

ب. مـا جـاء محـوّلاً علـى هـذا البـاب ، وصـار علـى هـذا المعنـى : قال الرضي : (وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ وخَصَمَ وكَرُمَ ن فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب)[٣] وهي :

١. باب (فَعَل يَفْعِل) ، نحو : ضارَبَني فضَرَبْتُهُ أَضْرِبُهُ ، وغَلَبَني فغَلَبتُهُ أَغْلِبُهُ ، وشاتَمَني فشَتَمْتُهُ أَشْتِمُه ، وكذا ممّا يلزم الكسر في المضارع المضاعف اللازم ، حكمه في المغالبة حكم غيره ، فيضم لزوماً ؛ لأنّ موجب الكسر قد فارقه بتعدّيه بسبب المغالبة [٤] .

٢. باب (فَعُل يَفْعُل) ، نحو : كَارَمَني فكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ ، كابَرَني فكَبَرْتُه أَكْبُرُهُ ، وفاضَلَني ففَضَلْتُهُ أَفْضُلُهُ ، وكاثَرتُهُ فكَثَرتُهُ أَكثُرُهُ .

---

(١) هو رياح بن سبيح أو سبيح بن رياح الزنجي ، مولى ابن ناجية ، لم أجد له ترجمة .

(٢) الشاهد من بحر الكامل ، وهو في الزاهر : ٢ / ١٠٣ ، والحماسة البصرية : ١ / ١٨٠، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٠١ ، ملمومة : مجتمعة الخاق ، طالت : على غيرها ، الأوعال : جمع وعل ، وهو تيس الجبل . ومحلّ الشاهد كلمة (طالت) وهو فعل الغلبة على غير وزن فاعَل .

(٣) شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧٠ .

(٤) حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق : ٣٥ .

المبحث الثاني : ما جاء على الباب الثاني (فَعَلَ يَفْعِلُ)

هناك أنواع من الأفعال لازمت الباب الثاني فلا تحوّل عنه ولو أريد منها معنى المغالبة ، أي يغلب فيها جالب الكسر على جالب الضم ؛ (لأنَّ هذه الأنواع مضارعها يَفْعِل بالكسر إذا كان الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر)[١] ، قال سيبويه : (إلاّ ما كان من الياء مثل : رميتُ وبِعتُ ، وما كان من باب وَعَدَ ، فإنَّ ذلك لا يكون إلاّ على أفعِلُه ، لأنَّه لا يختلف ولا يجئ إلاّ على يَفعِلُ)[٢] . وعللّ العلماء عدم مجيئه بالضم وإنّما أَتى فيه الكسرُ؛ (مخافة أن يأتي على يَفْعُل فينقلب الياء واواً ، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام)[٣] ، ورأى ابن الحاجب : (أَنّهم لو بنوه على الضم في العين ؛ لأدّى إلى ما ليس من أَبنية كلامهم في مثله، ألا ترى أَنهم لم يقولوا في باب وَعَدَ: يَوعُدُ مضموماً ، ولا في باب باع : يَبُوعُ ، ولا في باب رَمَى : يَرمُو... وإنّما لم يبنوا يَفعُلُ من باب وَعَدَ استثقالاً له ، ولم يبنوا يَفعُلُ من باب باع ورمى لما يؤدي من انقلاب الياء التي هي عينٌ ولامٌ واواً لانضمام ما قبلها ، فتختلف حروف الكلمة ، ولأنَّه يؤدي إلى إبدال الأخفّ بالأثقل مع الغنية عنه بالبناء الآخر الذي هو أصل أَيضاً ، فلمّا كان كذلك لم يستعملوه ...)[٤] ، (ولأنَّ مراعاة الأبنية أولى من التفرقة بين الواوي واليائي)[٥] ، والأفعال هي :

أ. المثال : نحو: واعدنِي فوعدتُهُ أَعِدُهُ ، وياسرني فيسرتُهُ أَيسِرُهُ ،

ب. الأجوف اليائي : نحو: بَايَعَني فَبعْتُهُ أَبِيعُهُ ، وسايَرني فسِرتُهُ أَسِيرُهُ ،

---

(١) شرح الشافية ، للرضي : ١ / ٧٠ – ٧١ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٦٨ ، وينظر: الممتع في التصريف : ١ / ١٧٣ ،

(٣) الخصائص : ٢ / ٢٢٨ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصّل : ٢ / ١٠٩ – ١١٠ . وينظر في مثل هذا التعليل : شرح الشافية ، للخضر اليزدي : ١ / ١٩٦ .

(٥) المواهب الفتحية : ١ / ٦٧ .

ج. النـاقص اليـائي : نحـو : ورامـاني فرَميتُـهُ أَرمِيـه ، وقـالاني فقَليتُـهُ أَقلِيـه[١] . ومن هذا الباب مثّل الجوهري[٢] بقوله : وباكَيْتُهُ فبَكَيْتُهُ ، إذا كنت أَبْكَى منه ، وعليه حمل قول جرير[٣] يرثي عمر بن عبد العزيز، وجعله من باب المغالبة :

الشـمسُ طالعـةٌ ليسـت بكاسـفة تَبْكِـي عليـك نجـومَ الليـلِ والقَمَـرا[٤]

على أن تبكي للمغالبة ، ونجوم الليل مفعوله ، وهي المغلوبة بالبكاء ؛ فإنَّ الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء[٥] .

---

(١) (قلاه: كرماهُ ورضِيه قِلًى وقَلاءً ومَقلية أبغضه وكرهه غاية الكراهة فتركه) القاموس المحيط : ٤ / ٣٨٢.

(٢) الصحاح : ٦ / ٢٢٨٤ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه : ٣٠٤ ،

(٤) وتقرير المعنى عند الجوهري : قد طلعت الشمس واشتدّ ضوؤها وحرّها ، تفخر بضوئها هذا على القمر والنجوم في البكاء عليك ، فمهما سطع من أنوارهم بكاء عليك فهي اسطع منهم ، وبالتالي فهي أقدر وأبلغ في البكاء عليك منهم . وانظر معاني أخرى أوردها عبد القادر البغدادي في شرحه على شواهد الشافية : ٤ / ٢٦ – ٣٧ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ، للجاربردي : ١ / ٤٢ ، وشرح شواهد الشافية ، للبغدادي : ٤ / ٢٦

المبحث الثالث : ما جاء على الباب الثالث (فَعَلَ يَفْعَلُ)

ذهب الكسائي إلى أَنَّ فَعَلَ الدال على الغلبة يمنع من ضمّ عين مضارعه استحقاق فتحها ؛ لكون عين الفعل أو لامه من حروف الحلق[١] ، كما يمنع من ضمّ عينه استحقاق الكسر ؛ لكون الفاء واواً أو العين أو اللام ياءً ، فيقول : فاهَمَني ففَهَمْتُهُ فأنا أَفْهَمُهُ ، وهازأَني فَهَزَأْتُهُ فأنا أَهْزَؤُهُ ، وصارعَني فصَرَعْتُهُ فأنا أَصْرَعُهُ[٢] . وتبعه على ذلك أبو عبيد فقال : (كلُّ ما كان فيه حرف من حروف الحلق من هذا الباب فإنَّ قولك أَفعَلُه منه بالفتح ، كقولك : فاخَرني ففخرتُهُ أَفْخَرُه)[٣] ، وذكر ابن سيدة الفعل وهب وقال: (واهبَني فوهبته أَهَبهُ وأَهِبهُ ، والفتح فيه أجود)[٤] ، وكذا نصّ الجوهري على جواز فتح عين المضارع في باب المغالبة ؛ لأجل حرف الحلق[٥] ، ودليلهم على ذلك السماع ، حكى السخاوي[٦] عن أهل اللغة : شاعَرَني فشعرتُهُ فأنا أَشعَرُه ، وصارعَني فصَرَعْتُهُ فأنا أَصْرَعُهُ بالفتح فيهما ، ونحو : هازأَني فَهَزَأْتُهُ فأنا أَهْزَؤُهُ بالفتح [٧] ، وحمل الجمهور ذلك على الشذوذ ، وقد ردوا قول الكسائي فيما ذهب إليه ، وكان ردّهم عليه من جهتين :

---

(١) هذا هو المنقول عن الكسائي ، خلاف ما يعطيه كلام ابن عصفور وصاحب القاموس من أَنَّه إنَّما يقال ذلك في حلقي العين فقط . ينظر : الممتع : ١ / ١٧٣ ، والقاموس المحيط : ٤ / ١٠٨ مادة (خصم) .

(٢) ينظر رأيه في : الخصائص : ٢ / ٢٢٥ ، والمفصّل : ٢٧٨ ، وشرح المفصّل ، لابن يعيش : ٧ / ١٥٧ ، والممتع : ١ / ١٧٣ .

(٣) المخصص : ٤ / ٣٠٩ .

(٤) المخصص : ٤ / ٣٠٩ .

(٥) ينظر الصحاح : ٥ / ١٩١٣ مادة (خصم) و(وضأ) .

(٦) علي بن محمد أبو الحسن السخاويّ ، إماماً علاّمة ، أخذ عن الشاطبيّ والتاج الكندي ، من تصانيفه : شرحان على المفصّل ، وسفر السعادة وشرح أحاجي الزمخشري ، مات بدمشق (٦٤٣هـ) ، ينظر: بغية الوعاة : ٢ / ١٩٢.

(٧) ينظر حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق : ٣٦ .

الأولى : من جهة النقل ، قال ابن الحاجب : (واستثناء الكسائي غير مستقيم ... فقد نقل الثقات : فاخَرني ففخَرتُهُ أَفْخُرُهُ ، وهو عين ما خالف فيه)[١] ، وقال ابن جني : (وحكاها أبو زيد أَفْخُرُهُ بالضم على الباب)[٢] .

الأخرى: من جهة المعنى ، قال ابن الحاجب : (إنَّ ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتّى يكون الضمّ مخرجاً له عن قياس لغتهم، بل استعمل فيه الضم والفتح جمعياً ، ألا تراهم يقولون : دخَلَ يدْخُلُ ونحَتَ ينحِتُ، وهو مماثل لباب فَعَل الذي ليس فيه حرف حلْق في كونهم يقولون : يَفْعُلُ ويَفْعِلُ بالضمّ والكسر، فإذا استعملوا الضمّ فإنّما استعملوا أحد البنائين اللّذين هما قياسه ، فكذلك إذا استعملوا يَفْعُلُ ممّا فيه حرف حلقٍ فإنّما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه ، فوضح من حيث المعنى أَنَّهُ ليس كباب وعَدَ ورَمَى في امتناع يَفْعُل فيه)[٣] ، في حين ذهب ابن مالك[٤] إلى أَنَّ الكسائي قال ذلك بالقياس ، وإن لم يسمع في هذا النوع ، وهو محجوج بما نقلناه آنفاً من أَنَّ الفتح مسموع عن العرب .

والراجح عندي هو ما ذهب إليه الكسائي ومن تبعه ، من جواز الفتح ؛ وذلك لعدة أمور:

الأول : من جهة النقل ، فكما ثبت الضمّ من جهة السماع عن أبي زيد أيضاً ثبت الفتح في ما حكاه السخاوي عن العرب وقد نقلناه آنفاً ، ممّا يعني أَنَّ اللغتين مسموعتان .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصّل : ٢ / ١١٠ .
(٢) الخصائص : ٢ / ٢٢٥ ، وينظر : النوادر ، لأبي زيد : ٥٥٧ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصّل : ٢ / ١١٠ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٥ .

الثاني : ذكر البجائي اختلافاً بين البصريين في النقل عن الكسائي ، فمنهم من قال إنَّه يوجب الفتح ، ومنهم من قال يجيزه .[١] ممّا يعني أَنَّه يرى أَنَّهما لغتان . الثالث : إِنَّ السبب الحقيقي لفتح حرف الحلق هو ليس ما ذكروه من حيث النقل والمعنى ، وإنّما الموجب للفتح هو ثقلها وبعد مخرجها فأعطي ما هي فيه الفتح ليعتدل [٢] .

وقد وجدت أَنَّ عباس حسن قد ذهب إلى هذا الرأي ، فقال : (ورأي الكسائي – مع قلته – حسن ؛ لأنَّ فيه تيسيراً باستعمال ضبطين في بعض الصور والأساليب ، والعجيب أَنَّ اللغتين شائعتان – حتى اليوم – في كثير من نواحي الإقليم الجنوبي (الصعيد) المصري)[٣] .

(١) شرح لامية الأفعال ، للجبائي : ٧٨ .

(٢) ينظر : حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق : ٣٦ .

(٣) النحو الوافي : ٢ / ١٧٥ .

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث أورد أهم النتائج التي سجلها البحث وهي :

١. إنَّ مصطلح (المغالبة) هو عينه المفاخرة ولا يمكن أَنَّ نجعلهما معنيين مختلفين.

٢. أثبت البحث صحة القياس على هذا النوع من المصطلحات ؛ لأنّ المسموع منه أكثر من أن يحصى .

٣. يصاغ من كلّ فعل ثلاثي متصرف على وزن فَعَلَ في الماضي ويَفعُلُ في المضارع حتى لو كان من غير هذا الباب .

٤. أثبت البحث أَنَّ هناك أفعالاً تأتي على الباب الثاني ، حتى لو كانت على معنى الغلبة ، أي إنَّ جالب الكسر يغلب جالب الضم في هذا الباب ، وخصوا بذلك ما كانت فاؤه واواً أو كانت عينه أو لامه ياءاً .

٥. إنَّ ما أثبته الكسائي من أنَّ الفعل الذي عينه حرف حلق جاز أن يفتح ، هو ما اختاره الباحث ؛ لكونه أقرب إلى طبيعة اللغة من جانب تيسير استعمال ضبط لغتين في الأساليب .

ثبت المصادر والمراجع

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ،أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصـــطفى (ت: ٩٨٢هـــ) ، دار إحيـــاء التـــراث العربـــي ، بيـــروت .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٣. أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن حمزة، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م .

٤. الإيضاح في شرح المفصّل ، عثمان بن ابي بكر أبو عمرو ابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور إبراهيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين ، ط١، ١٤٢٥– ٢٠٠٥ .

٥. البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن حيان أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق نخبة من العلماء ، دار الرسالة العالمية ، ط١ ، ١٤٣٦– ٢٠١٥ .

٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ) ، المطبعة الخيريّة بجمالية ، مصر ، ط١ . ١٣٠٦هـ .

٨. ترتيب كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، تصحيح الأستاذ أحمد الطيب ، ط٢ ، ١٤٢٥ .

٩. التذكرة في القراءات الثمان ، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: ٣٩٩هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور ايمن رشدي سويد ، دار الغوثاني ، دمشق – سورية.

١٠. حاشية الجاربردي ، لابن جماعة ، (ضمن كتاب مجموعة الشافية) ، عالم الكتب ، ط٣، ١٤٠٤- ١٩٨٤ .

١١. حاشية الشيخ أحمد الرفاعي (١٣٢٥هـ) على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط الأخيرة ، ١٣٧١- ١٩٥١ .

١٢. حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج (١٢٧٣هـ) على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال ، المكتبة العصرية ، بيروت.

١٣. الحماسة البصرية ، علي بن أبي الفرج بن الحسن، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ) ، تحقيق : مختار الدين احمد ، عالم الكتب ، بيروت .

١٤. الخصائص ، لأبي الفتح بن جني (ت:٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .

١٥. دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، ط٢ ، ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م .

١٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت ط ، ١٤١٥ هـ.

١٧. الزاهر في معاني كلمات الناس ، محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الرشيد ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

١٨. السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت : ٣٢٤هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، ط٣ ، دار المعارف .

١٩. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: ٦٨٦ هـ)، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، حققهما وضبط غريبه وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م .

٢٠. شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبدالله ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .

٢١. شرح تسهيل الفوائد ، الحسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩هـ) ، دار سعد الدين ، ط١ ، ١٤٢٨ – ٢٠٠٨ .

٢٢. شرح الشافية ، للجاربردي (٧٤٦هـ) ، (ضمن كتاب مجموعة الشافية) ، عالم الكتب ، ط٣، ١٤٠٤– ١٩٨٤ .

٢٣. شرح الشافية ، لنقرة كار (٨٠٠هـ) ، (ضمن كتاب مجموعة الشافية) ، عالم الكتب ، ط٣، ١٤٠٤– ١٩٨٤.

٢٤. شرح الشافية ، للخضر اليزدي ، (أتمه سنة : ٧٢٠ هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور حسن أحمد عثمان ، مؤسسة الريان ، ط١ ، ١٤٢٩– ٢٠٠٨ .

٢٥. الشرح الكبير على لامية الأفعال ، محمد بحرق الحميري (٩٣٠هـ) ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١ ، ١٤٢٧– ٢٠٠٦ .

٢٦. شرح لامية الأفعال ، للبجائي (ت : ٧٤٤هـ) ، تحقيق ودراسة : عيسى العزري ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠٠٧ .

٢٧. شرح المفصل للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٢٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٢٩. العنوان في القراءات السبع ، اسماعيل بن خلف المقرئ (ت : ٤٥٥هـ) ، حققه وقدّم له : الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل عطيّة ، مؤسسة المنار العراقية ، النجف الأشرف ، ط٢ .

٣٠. الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة ، إبراهيم الكرمياني (ت : ١٠١٦هـ) ، (ضمن كتاب مجموعة الشافية) ، عالم الكتب ، ط٣، ١٤٠٤– ١٩٨٤.

٣١. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧هـ) ، دار الجيل ، بيروت .

٣٢. الكتاب ، لسيبويه (ت : ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة ، ١٣٩٥– ١٩٧٥ .

٣٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ .

٣٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣٥. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢- ١٩٦٢) ، القسم الثالث ، مجموعة القرارات العلميّة ، تصدير : الدكتور إبراهيم مدكور ، إخراج : محمد خلف الله ومحمد شوقي ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .

٣٦. مختصر في شواذ القران من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عنى بنشره : ج. برجشتراسر ، دار الهجرة .

٣٧. المخصص ، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، تحقيق : خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،ط١ ، ١٤١٧-١٩٩٦.

٣٨. معاني القرآن ، يحيى بن زياد بن عبد الله بن الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية ، مصر ، ط١ .

٣٩. المغني في تصريف الأفعال ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٠ – ١٩٩٩ .

٤٠. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت : ٩٩٦هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ .

٤١. المناهج الكافية ، زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ) ، (ضمن كتاب مجموعة الشافية) ، عالم الكتب ، ط٣، ١٤٠٤- ١٩٨٤.

٤٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ، حققه وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .

٤٣. المفصّل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، دار الجيل، بيروت .

٤٤. مقاييس اللغة ، لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٦٦هـ-١٩٤٦م.

٤٥. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٤٦. المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ، للشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية ، بمصر ، ١٣٢٦هـ – ١٩٠٨م .

٤٧. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط١٥.

٤٨. الهداية إلى بلوغ النهاية ، مكيّ بن ابي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ، مجموعة رسائل جامعية ، جامعة الشارقة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر.